جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

المادة/ تاريخ العراق المعاصر

المحاضرة التاسعة/ الفصل الرابع: العلاقات العراقية ـ البريطانية

م. د. حسين حميد جاسم الطربولي

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة التاسعة/ الفصل الرابع: العلاقات العراقية ـ البريطانية

المعاهدة العراقية – البريطانية لعام١٩٢٧ م

على اثر الخلاف الذي نشب بين عبد المحسن السعدون ومجلس النواب، حول انتخاب رئيس المجلس، والذي تم فيه انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً للمجلس، سارع السعدون إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك فقبل استقالته، وكلف جعفر العسكري بتأليف وزارته الثانية في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)، وضمت في عضويتها ممثلين عن الحزبين البرلمانيين ، التقدم والشعب، وكان أهم ما جاء في منهاج الوزارة الجديدة ما يلي:

١- العمل على أنجاز تعديل الاتفاقيات، الذي شرعت به الوزارة السابقة وفقاً لرغبات المجلس التأسيسي، وحسم ما أشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

٢- توسيع دائرة التمثيل الخارجي، وتأسيس الصلات مع الدول، لاسيما المجاورة منها على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

٣- تقليل النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد ، والسير إلى التوازن بين الصادرات والواردات.

٤- توحيد أعمال الزراعة والري والبيطرة والتجارة في وزارة واحدة، والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية، وتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون.

٥- احترام الشعائر الدينية ولا سيما المدارس ورفع مستوى التعليم وتحسين مناهجه وتقديم الخدمات للشعب.

وسارعت الوزارة إلى تأليف لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي وزيري الدفا والمالية لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة ١٩٢٦، فدرست اللجنة جميع الأمور المتعلقة بالمعاهدة، وأعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تضمن تقدم العراق نحو الاستقلال، وارتأت اللجنة لتحقيق هذا الهدف أن تبدأ تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، تعديلاً صحيحاً يتناول الأسس والمبادي لا القشور والمظاهر.

وقفت الحكومة البريطانية موقفاً معاكساً للموقف العراقي، وأظهرت حرصها على استمرار نظام الانتداب لمدة (٢٥) سنة ، متذرعة بما قرره مجلس العصبة عند إصدار قراره حول الموصل، وزاعمه بأن التعديل سيقابل بعدم الرضا من قبل المنظمة الدولية والأتراك معاً .

وعلى الرغم من أن الملك فيصل كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية بقدر الإمكان، كان يوافق وزارته على موقفها، فأتهم من قبل بريطانيا بأنه يناصبها العداء، ويناصر المعارضة ويشجع المعارضين والمتطرفين سراً، وزعمت أن عمله هذا يناقض المادة (٢٥) من القانون الأساسي التي تقول بأن ((الملك مصون غير مسؤول))، وإزاء الخلاف في وجهتي النظر وصل إلى بغداد في آذار ١٩٢٧ السير **جون شاكبيرك** shukburgh ، مدير الأمور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية

وأجرى مفاوضات مع المعتمد البريطاني في بغداد والوزارة العراقية ، وأستمع إلى آراء الملك فيصل، لكنه فشل في مهمته للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية، فهدد رئيس الوزارة بالاستقالة ، وأوضح في استقالته التي قدمها في (٢٥أيار ١٩٢٧) الظروف التي اضطرت العراق إلى قبول المعاهدة السابقة مع بريطانيا ، ورغبة الشعب العراقي ضد العدوان الخارجي، إلا ان الموقف البريطاني المعارض دفع الوزارة إلى التردد والتأخير في عرض لائحة الدفاع الوطني على مجلس الأمة، فرفض الملك قبول الاستقالة.

وبعد عودة شاكبيرك إلى لندن أقترح على حكومته نقل المفاوضات إلى لندن، فقرر مجلس الوزراء تأليف وفد عراقي برئاسة رئيس الوزراء على ان يسافر الملك للأشراف على سير المفاوضات .

بدأت المفاوضات في لندن في (٢٥تشرين الأول (١٩٢٧) وارتكزت على ركنين أساسيين هما :

١ – دخول العراق في عصبة الأمم في عام ١٩٢٨. "

٢– تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى، تعديلاً يتفق مع الأماني العراقية والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق .

كانت وجهة النظر البريطانية تناقض المطاليب العراقية، وتزعم بأن ترشيح العراق للعصبة في عام ١٩٢٨ سابق لأوانه وليس من مصلحة العراق في شيء، وترى تأجيل القضية إلى عام ١٩٣٢، أما بالنسبة للنقطة الثانية فقد وافقت بريطانيا على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى لعام ١٩٢٢، المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦، لكن هذه المسودة لم تختلف عن المعاهدة السابقة ألا ببعض التفاصيل، وبقيت فيها الاتفاقيتان – العسكرية والمالية دون حل، فطالب الوفد العراقي إطلاق يد الحكومة العراقية بإدخال نظام التجنيد الإجباري بغية إنشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن، إلا أن بريطانيا عارضت في ذلك زاعمة أن ليس في صالح العراق أن يأخذ بنظام ينفر منه « الأهلون ، ولا يميل اليه إلا نفر مثقف محدود وكانت بريطانيا تخشى بناء جيش عراقي وطني قوي .

وإزاء المواقف البريطانية المتشددة قطعت المفاوضات وغادر العسكري بريطانيا في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧) ، وقرر أن يغادر الملك فيصل لندن أيضاً مصرحاً ((أفضل العودة إلى بلادي صفر اليدين على أن أوقع على معاهدة جديدة لا تختلف عن سابقتها)) ، فشعرت الحكومة البريطانية بخطورة تصاعد الأزمة مع العراق ، وطلبت من الملك أعادة النظر في مقاطعة المفاوضات، واعدة إياه بإبداء المرونة مع الوفد العراقي المفاوض فأقيمت له حفلة توديعية القى فيها كلمة قال فيها، ((أن العراق يود أن يكون صديقاً مخلصاً لبريطانيا ، صادقاً في ولائه لها وفياً لجميل معروفها ، وأن الأجدر بالحكومة البريطانية ان لا تتخلى عنه ، بعد المساعدات التي أسدتها له)) .

ويبدو ان كلمات الملك فيصل قد أثرت في المسؤولين البريطانيين الذين ابدوا رغبة في عقد المعاهدة على أسس جديدة ، وأن يترك أمر تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية إلى مفاوضات قادمة، فعاد جعفر العسكري مرة ثانية إلى بريطانيا في (١٢كانون الأول ١٩٢٧) فتم توقيع مسودة المعاهدة في ١٤كانون الأول ١٩٢٧ بمقر وزارة المستعمرات البريطانية وتضمنت معاهدة ١٩٢٧ مقدمة وست عشر مادة، وقد أوضحت المقدمة أن نصوص معاهدتي التحالف لسنتي 1926–1922 تعد ملائمة بالنظر لتبدل الأحوال والتقدم الذي أدركته المملكة العراقية ، **واهم ما تضمنته موادها الأمور**

١– المادة الأولى : – يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة.

٢–المادة الثانية : على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وأن تسير الأحوال جيدة في نفس الفترة سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢.

وتضمنت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلائق المالية والعسكرية ، تحلان محل الاتفاقيتين السابقتين .

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجب لأي من المطاليب العراقية، وأن مسودة المعاهدة الجديدة لا تختلف في شيء عن المعاهدتين السابقتين، وقد أوضح مجلس الوزراء عند مصادقته على المعاهدة في (١٨كانون الأول ١٩٢٧) أن ((المعاهدة الجديدة لم تحتوي على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات)) ، لكنه وافق عليها معتبراً أياها خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي لاحتواء المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين، واحتوائها على تعهد صريح لدخول العراق العصبة في ١٩٣٢ ، وإلغائها المعاهدتين السابقتين، وتركها حق التمثيل السياسي حراً غير مقيد .

أدت مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة إلى استقالة وزيري المالية والداخلية، ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين انتقدا المفاوضات مع بريطانيا التي لم تستوعب، حسب قولها ، وقد اعقب استقالة الوزيرين ، استقالة وزارة جعفر العسكري الثانية في (٨كانون الثاني ١٩٢٨) .